من الداخل

فـــوفـــاء

هادي جلو مرعي

تورط (الزميل) الإعلامي فلان الفلاني في إطلاق صفة (الغوغاء) على المنتفضين في آذار عام ١٩٩١، وفرح بها سيده، وتغنت بها الصحف العملاقة من أمثال (الجمهورية، القادسية، الثورة). حتى اكتشف العباقرة أن الغوغاء وصف لثورة الجياع، فكان القائد يصف شعبه الثائر، بالجائع حين يثور، وبرغم ذلك كان جنوده وقادته الأشاوس يذبحون أهل الجنوب على طريقة (ذباحة هذا الزمان). وكان (عليوي) يرش مادة الكيماوي على أطفال حلبجة بينما كانوا يلعبون (الدعبل) والنساء بينما كن يهيئن خبز الرقائق).

في تلك الفترة كان صحفيان رفضا إهانة الشعب الذي وصفه (السيد السكرتير) (بمصاحب الجاموس)، وكتبا في ذلك، ضرغام هاشم الصحفي الفلسطيني، وهو لم يكن منتميا لا للكورد، (العصاة) ولا للشيعة (الغوغاء) ولا للسنة (المرتدين) حسب التقسيمات الثورية.

كتب رافضاً وصف الشعب بالمتخلف، فكان نصيبه الخطف من أمام بوابة وزارة الإعلام، ليعدم هو وعدد من المواطنين بإشراف أبرز الشخصيات، وبشهادة عدد من ضحايا الانتفاضة الآذارية التي انتهت بإبادة مئات آلاف المواطنين العراقيين. وكذلك المفكر عزيز السيد جاسم الذي غيب لأنه نطق بالحق.. أراد البعض من المقربين للسلطة حفظ ماء الوجه الذي انزاح دون أن يحفظ منه شيء فكتبوا هنا وهناك: إن (الغوغاء) هي مجموعات الغربان التي تنعق في أعالي الجو. ولكن كان كل شيء قد انتهى، إذ الوصف الحقيقي للغوغاء، تم تثبيته في السجلات التاريخية، وأبناء الجنوب، لم يبق من أجسادهم المطمورة في أعماق الصحراء سوى هويات شخصية وبعض العلامات التي دلت أهليهم ليتعرفوا عليهم.

وأبناء كردستان، غيب الكيماوي معالم أجسادهم، أما الضباط المنسحبون من الكويت من أبناء الانبار فقد حبسوا في سيارات خاصة وتفحموا في داخلها.

الآن تغير كل شيء وبإمكان أسر الضحايا ليس التعرف على أبنائهم المغدورين - حسب- إنما صار ممكناً لهم أن يشاهدوا القلة في أقفاص أعدت لهم.

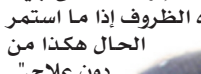

ملاحظة: في كل زمان ومكان وعلى مدى الدهور لا ينجو القتلة من القصاص أمس واليوم وغداً يا هند.. وإنا لمنتظرون.

وأبناء كردستان، غيب الكيماوي معالم أجسادهم، أما الضباط المنسحبون من الكويت من أبناء الانبار فقد حبسوا في سيارات خاصة وتفحموا في داخلها.
الآن تغير كل شيء وبإمكان أسر الضحايا ليس التعرف على أبنائهم المغدورين - حسب- إنما صار ممكناً لهم أن يشاهدوا القلة في أقفاص أعدت لهم.

أستاذ الاقتصاد الدكتور أديب قاسم شندي لـ( ):

الاعتماد على عوائد النفط يثير قلقاً متزايداً على مستقبل الاقتصاد العراقي

الكوت/ حامد الميادي

قال استاذ الاقتصاد في جامعة واسط اننا نحتاج الى وقفة جادة لتقييم السياسة الاقتصادية في العراق لغرض الوقوف على مواطن الخلل وإصلاحها، لكوننا نعيش الان مرحلة انتقالية على مستوى الاقتصاد من الاقتصاد المركزي إلى الاقتصاد الحر وأضاف في حديث لـ (المدى) أمس، ولكن للأسف لا وجود لاقتصاد سوق ولا لاقتصاد شمولي. لكون اقتصادنا يعاني اختلالات مؤسسية في إدارة الاقتصاد الوطني، واختلالات في الهيكل الإنتاجي، ومشكلة المديونية الخارجية،ودرجة عالية من الانفتاح على الخارج ، بل سياسة الباب المفتوح بشكل لم يسجل التاريخ لأي بلد ولا نرى حتى مستقبلا أيضا بلدا يفتح أبوابه على مصراعيها كما هو الحال في العراق حتى صار منخفضا.

تحسن قيمة الدينار وقوته الشرائية إزاء العملات مرتبط أساساً بالاحتياط النقدي

وأوضح الاستاذ الدكتور آديب قاسم شندي ان الخطط المالية لاتعمل على تنويع مصادر الدخل وانما هناك اعتماد شبه كامل على عوائد النفط حيث يشكل ٩٨٪ من مجموع صادراته وهذه مشكلة يجب الالتفات اليها لأنها حالة شاذة تعكس الطابع الريعي والمشوه والمتخلف للهيكل الاقتصادي كما أنها تثير قلقا متزايدا على مستقبل الاقتصاد العراقي فيما لوتعرض لمخاطر خارجية وداخلية قد يتعرض لها القطاع النفطي لازمة معينة.

واشار الى ضرورة تاهيل البنى التحتية باعتبارها أساساً مهماً لبناء وتطوير الاقتصاد كما ان بناء المشاريع الحديثة ذات العلاقة لا تقل اهمية في ذلك فيحتاج العراق الى بناء مشاريع عملاقة لتحريك الاقتصاد ،وكثيرة هي المشاريع كمشروع الجزيرة -الذي يعتمدعلى ماء من سد الموصل والذي يساهم في تحقيق الامن الغذائي من خلال توفير الحبوب، ونشوء مشروع سد نجمة- الذي يوفر طاقة كهربائية هائلة ومشروع ميناء العراق الكبير وعليه نحتاج الى بنية تحتية قبل البدء بعملها. فالعبرة ليس بالتشريع لاننا نحتاج الى سياسات واجراءات متكاملة في التنفيذ والمتابعة والمراقبة.

وعن السبل الكفيلة للمعالجة أكد على إن المعالجات الجذرية لمشاكل ذات طبيعة لتلك التي نحن بصددها وبظرف حرج كالذي نعيشه في العراق ليس بالامر اليسير ولكننا نرى ضرورة طرح بعض الخطوط العامة وفق ما نتصوره تتمثل في وضع برنامج للإصلاحات الاقتصادية وعلى الدولة متابعة هذا البرنامج وعلى جميع المستويات لتحقيق اهداف من اهمها زيادة النمو الاقتصادي و تعزيز دور القطاع الخاص و تصحيح الاختلالات المزمنة في الاقتصاد العراقي و تحسين فرص العمل وتقليل مساحة الفقر. وايجاد الحلول الناجعة للاصلاح الاقتصادي في مؤسسات الدولة وتشجيع تأهيل المشاريع المتهالكة ودراسة ضرورات الشريك الاستراتيجي وطرح افكار تنسجم والمرحلة الانتقالية وطرح مبادرات لبرنامج توعوي ناضج في مجال تهيئة الراي العام لتقبل التحولات الجديدة وقراءة واقع حال المشاريع الضخمة المشمولة بالاصلاح الاقتصادي وكيفية تاهيلها . ناهيك عن تحقيق تطور للجوانب المعرفية في مجال العلوم الاحصائية والصناعية .

وعن مشكلة التضخم علق قائلا لا يعاني الاقتصاد العراقي من التضخم الذي يمثل ارتفاعاً مستمراً في المستوى العام للاسعار فحسب وانما يعاني من ظاهرة التضخم الركودي أي بوجود الارتفاع في المستوى العام للأسعار يصاحبه ارتفاع في نسب البطالة .هناك ارقام متباينة حول نسب التضخم ولكن نعتقد انه لا يقل عن ٤٠٪ وبالتالي السياسة النقدية التي تطبق سياسة انكماشية من خلال رفع سعر الفائدة الذي يصل الى ٢٣٪بحجة تخفيض نسب التضخم والذي اثرت سلبا على دور القطاع الخاص وعزوف رجال الاعمال من عدم سحب القروض بل وضع ما لديهم في البنوك هي سياسة تتعارض مع السياسة المالية التي تسعى الى التوسع الاقتصادي والنمو والاستثمار ،ونؤكد بان اسباب التضخم هي ناجمة بشكل اساس لا عن زيادة الطلب بل بسبب زيادة التكاليف لبعض السلع الاساسية كالمشتقات النفطية والنقل وغيرها ،التي نجمت عن الاجراءات التي اتخذتها الحكومة خلال الفترة المنصرمة .و سعر صرف الدينار ورفع قيمته اتجاه العملات او تخفيضها وهذا يعتمد على قوة الاقتصاد اولا وعلى الاحتياطي النقدي المتوفر ،علما اننا نعاني انخفاض مرونة الطلب على الاستيرادات.

وشدد على مخاطر عجز الاجهزة الاحصائية في وزارة التخطيط والتعاون الانمائي وصعوبة تحديد حجم اي من المؤشرات الاقتصادية الاساسية واتجاهات حركتها بسبب انعدام وجود قاعدة بيانات احصائية دقيقة عن المحددات الاقتصادية الفنية المهمة وهنا يمكن الاعتماد على الجهاز المركزي للاحصاء للقيام بهذا الدور . وربط مسألة تحسن قيمة الدينار العراقي وقوته الشرائية ازاء العملات الاخرى مرتبط اساسا بالاحتياطي النقدي لديه،فاليوم العراق يملك اكثر من ٢٠ مليار دولار كاحتياطي وبالتالي هذا الرصيد عزز من قوته وقيمته الشرائية.

وتمنى من المهتمين بالشان الاقتصادي في البلد ان يبتعدوا عن سياسة القروض لانها غير محببة وغير مرغوبة من الناحية الاقتصادية،ونحن لسنا بحاجة لها اساسا ولدينا وفرة مالية بسبب ارتفاع عائدات النفط الناجمة من ارتفاع اسعاره . وخير دليل على ذلك هو دعوة الحكومة للمحافظات بصرف مستحقاتها ، اذن المشكلة ليس بالسيولة النقدية وانما القصور في التنفيذ لبرنامج تنمية الاقاليم ففي عام ٢٠٠٧ مثلا كنسبة تنفيذ اجمالية كانت ٢٤٪،اما على مستوى المحافظات فهناك تباين جاءت اعلى نسبة تنفيذ محافظة ميسان حيث بلغت نسبتها ٨٦ ٪ تليها كربلاء ٤١٪ وكركوك ٣٩,٢ وواسط ٣٧,٥وهكذا لباقي المحافظات تباعا حتى تصل النسبة الى ٥,٩٪ في الموصل و٢,٣في الانبار في حين بلغت نسبة التنفيذ صفرا في ديالى. وفيما يتعلق بالاستثمار الاجنبي وامكانية مساهمته في انتعاش الاقتصاد والنهوض بالواقع المعيشي شدد على ارتباط واعتماد نسب النجاح على توفير المناخ الذي يسوده الاستقرار الاقتصادي والسياسي والامني وتساءل في الوقت نفسه فهل يتوفر هذا المناخ في العراق؟ اما بخصوص موضوعة الخصخصة فطالب ان تكون هناك وقفة واعية وقوية اتجاه هيمنة صندوق النقد الدولي ،هنالك ١٩٢مؤسسة للقطاع العام يراد خصخصتها أي تحويلها الى القطاع الخاص، عدد العاملين فيها يصل الى نصف مليون، اذن لا بد قبل الخصخصة اعداد دراسة لهذه المؤسسات وعامليها ،ومن ثم يصار الى تأهيل عدد منها واخرى خصخصتها.

ضرورة الإسراع بإنشاء مراكز بحثية متخصصة للنهوض بواقع العراق الجديد

فمثلاً- القطاع الزراعي في العراق لا يختلف عن بقية القطاعات الاخرى،حيث للاسف لا توجد رؤية اقتصادية عراقية متكاملة.المعالجة لهذاالقطاع نرى ضرورة اهتمام الدولة بهذا القطاع سواء من حيث التحويل فيجب تخصيص موارد مالية عالية تنصب في رفد البحوث العلمية المتخصصة واعادة تأهيل مشاريع الري والبزل وصيانة التربة والاهتمام بنشاط المراعي الطبيعية والغابات والمسطحات المائية لتنشيط الانتاج الحيواني والثروة السمكية ووضع خطة ارشادية توعوية تتجه الى تعميق وعي الفلاحين والمزارعين عن طريق وسائل الأعلام .وضرورة دعم مدخولات الإنتاج الزراعي الرئيسية من بذور واسمدة ومكائن ومبيدات وفق خطة علمية مدروسة وعلى الأقل في الوقت الحاضر على أن يحدد سقف زمني لتقليص هذا الدعم كجزء من التحول نحو اليات السوق ، كما أشارت له اللجنة الزراعية في مجلس النواب.

واعتبر ا لحديث الان عن إلغاء دعم البطاقة التموينية سابق لأوانه وأمرا في غاية الخطورة ولا بد من وقفة شجاعة وجادة وواعية تجاه وصفات وهيمنة صندوق النقد الدولي .والكلام عن الإلغاء أمرا غير مقبول فكيف تلغى البطاقة التموينية التي يعيش عليها المجتمع العراقي ونسبة البطالة لا تقل في أحسن أحوالها عن ٥٠٪. متى استطاعت الدولة توفير فرص عمل ومتى ما تم القضاء او تخفيض البطالة الى نسب معقولة يحق لنا الكلام عن الغاء البطاقة وايجاد بعض البدائل لها.

واختتم حديثه بتوجيه دعوة إلى كافة المعنيين بالشأن الاقتصادي والقائمين على رسم السياسات المالية والاقتصادية وحتى السياسية بضرورة العودة إلى الكفاءات العلمية والكوادر المتخصصة في المجالات المختلفة للاستفادة من خبراتها الأكاديمية العلمية والإسراع بإنشاء مراكز بحثية علمية متخصصة في مختلف العلوم ودعم هذه المراكز وتطوير ماموجود منها.

رئيس لجنة الإعمار: ٢٥ مدرسة آيلة للسقوط فيها ٢٥ ألف طالب وطالبة

مدارس الطين في الديوانية تهدر حياة آلاف التلاميذ

◇ باحث: مدارس الطين تعكس آثاراً سلبية على مستوى التحصيل العلمي

◇ مواطنون: مديرية تربية المحافظة لم توفر سوى الرحلات!

الديوانية/ المدى

ذكر مدير إعلام مديرية تربية الديوانية، عبد الكاظم الاسدي أن المحافظة تعاني من كثرة المدارس المبنية من الطين، مبينا أن هناك ٨١ مدرسة من هذا النوع في عموم المحافظة وهي تشكل خطرا على سلامة الطلبة، فيما حذر باحث اجتماعي من آثارها السلبية على عملية التعليم والتحصيل العلمي لدى طلبتها في قرى المحافظة.

وأوضح الاسدي، أن " سبب زيادة المدارس الطينية هو كثرة الطلبات المقدمة إلى مديرية التربية من أهالي المناطق التي لا توجد فيها مدرسة فيها أو قريبة منها."

وبين الاسدي آلية فتح مدرسة جديدة مبنية من الطين والأكواخ في بعض المناطق، لاسيما النائية منها قائلا أن "المديرية تطلب من الأهالي تقديم أسماء طلبة لا يقل عددهم عن ٤٥ طالبا في المرحلة الواحدة والتنازل عن قطعة ارض لا تقل عن دونمين من احد الأهالي لكي يتم إنشاء مدرسة في قريتهم."

وأضاف "عندما تتوفر الشروط القانونية في إنشاء مدرسة فان مديرية التربية تطالب الأهالي ببناء أكواخ للإدارة وصفوف بعدد الطلبة ومراحلهم وتقوم مديرية التربية بتوفير الملاك التعليمي والأثاث (رحلات وسبورات وأثاث الإدارة) وفي السنة الثانية عندما تحقق النجاح هذه المدرسة تكون مديرية التربية ملزمة باعتماد هذه المدرسة وتثبت في هذا المكان."

وأشار إلى إن هناك بعض المدارس، التي تم استغلال أبنية حكومية أخرى لغرض إشغالها من قبل الطلبة واستخدامها كمدرسة ، وقال"مثلا في قضاء الشامية قد تم استغلال مخزن للجمعيات الفلاحية كمدرسة وفي قضاء عفك استغلت بناية لمديرية الزراعة."

وحول عدد مدارس المحافظة والأبنية المدرسية، بين الاسدي أن " عدد البنايات في محافظة الديوانية ٥٥٠ بناية مدرسية وان عدد المدارس هو ٨٥٠ مدرسة (رياض أطفال وابتدائية ومتوسطة وإعدادية ومعاهد معلمين) ."

وأضاف " لذا ترى في بعض البنايات ثلاث أو مدرستين بدوام ثلاثي أو ثنائي وهذا يتسبب بإرباك كبير ومؤثر على انتظام الدوام ومستوى التعليم في تلك المدارس."وطالب وزارة التربية ومجلس المحافظة في حل مشكلة البنايات المدرسية وبأقرب وقت ممكن.

من جانبه، قال حاكم الخراعي رئيس لجنة الاعمار في مجلس محافظة الديوانية أن " على وزارة التربية الإسراع في بناء ٩٩ مدرسة بحاجة إلى بنايات جديدة (٧٤ مدرسة طينية ، و٢٥ مدرسة آيلة للسقوط ٢٥ ألف طالب وطالبة) ."

ولفت إلى إن "هذا الرقم قياسي بالنسبة إلى محافظات البلاد الأخرى، وعلى وزارة التربية الإسراع في بناء واعمار هذه المدارس التي تشكل خطرا كبيرا على طلابها وكوادرها."

وحسب آخر إحصائية لوزارة التربية فان عدد المدارس المشيدة بمادة الطين في عموم البلاد هو ١٠١٢ مدرسة، وان هذه المدارس تضم ١١٣٥٩٤ طالبا وطالبة و٧٠٧٩ من الملاكات التعليمية.

وجاء في الإحصائية التي أعلنت عنها الوزارة العام الماضي أن توزيع المدارس جاء بواقع ٢٣٤ في ذي قار و١٩٠ مدرسة في صلاح الدين و١٢٨ في واسط و١٢٢ مدرسة في الموصل و٦٨ مدرسة في كركوك و٦٣ مدرسة في ميسان و٦٢ مدرسة في الديوانية و٤٥ مدرسة في بغداد و٣٢ مدرسة في الرمادي و٢٨ مدرسة في ديالى و١٩ مدرسة في البصرة و١٦ مدرسة في بابل فيما سجلت محافظة النجف اقل عدد من المدارس الطينية وفيها مدرسة واحدة.

ويبدو من الإحصائية أن عدد المدارس الطينية في الديوانية قد تزايد من ٦٢ مدرسة العام الماضي إلى ٨١ مدرسة حاليا بحسب ما أعلن عنه مدير إعلام تربية المحافظة الاسدي ، برغم كشفه عن أنه " ضمن خطة عام ٢٠٠٨ أحيلت ١٢ مدرسة طينية للبناء وهي قيد التنفيذ."

وأقترح الخزاعي على وزارة التربية وعلى الحكومة اللجوء إلى البناء الجاهز من اجل ضمان سرعة التنفيذ ، فضلا عن كونها غير مكلفة، حسب قوله.

مواطنون من أهالي القرى التي يوجد فيها مدارس مبنية من الطين ابدوا معاناتهم من بعض النواقص في تلك المدارس على الرغم من استعدادهم لتبني بناء هذا النوع من المدارس.

المواطن حسن الفتلاوي من سكنة قضاء عفك قال أن "مديرية التربية قد وافقت على إنشاء مدرسة طينية سميت بمدرسة (الخزرج المختلطة) عام ٢٠٠٦ وعدد طلابها ٧٥ طالب موزعين على ثلاثة صفوف وملاك تعليمي من أربعة معلمين ومدير للمدرسة."ويشكو الفتلاوي وهو متبرع بقطعة ارض المدرسة من إن "مديرية التربية لم توفر سوى الرحلات، وان المدرسة تعاني من عدم وجود عمال خدمة أو حارس ليلي حيث يقوم أهالي المنطقة بحراستها ليلا."

فيما قال المواطن سعيد الجبوري من ناحية المهناوية أن "أهالي منطقة الكوام قد قدموا طلبا إلى مديرية تربية الديوانية للموافقة على إنشاء مدرسة."

وتبنى تلك المدارس عادة من مادة اللبن الطينية وأحيانا قليلة من البلوك، فضلا عن الأكواخ المبنية المعدة للهيئة الإدارية من القصب أو الخيام، وهي تفتقر إلى جوانب الحماية من الرياح أو الأمطار، لاسيما في فصل الشتاء.

وأضاف الجبوري إن "الأهالي مستعدون لبناء هذه المدرسة وقد تم توفير الشروط اللازمة لإنشاء المدرسة من ناحية عدد الطلاب وقطعة الأرض وان الأهالي يرجون من مديرية التربية في العام القادم الموافقة على إنشاء المدرسة."

وبشأن تأثير هذا النوع من المدارس على البيئة التعليمية والطالب يقول الباحث الاجتماعي محمد سلطان: أن هناك "تأثيرات نفسية على كل من الملاك الطلابي والتعليمي في تلك المدارس، فضلا عن قلة الاهتمام بالجانب الصحي الذي تفتقر إلى خدماته المنطقة التي تقع فيها المدرسة." وأضاف: "في هذه المدارس لا يوجد ماء صالح للشرب ولا كهرباء ولا مراوح ولا مدافئ، حيث إن الصفوف تبقى في ظلام دامس عند بداية الدوام الثنائي أو عند تلبد السماء بالغيوم، إضافة إلى الخوف من العوامل الجوية المختلفة فحين تهب الرياح العالية والأمطار يعيش الطلبة في حالة هلع خوفا من سقوط السقوف أو سقوط الأمطار لأن السقوف من القصب، فكل هذه العوامل تسبب تأثيراً نفسيا سيئا لدى الطلبة."وأشار إلى إن الظروف غير المناسبة هذه تعكس آثاراً سلبية على مستوى التحصيل الدراسي والعلمي لدى الطالب، وليس من المبالغة إذا قلنا إنها قد تخلق جيلا غير متعلم في ظل هذه الظروف إذا ما استمر الحال هكذا من دون علاج."